الصباح الاقتصادية
12
العدد 2516 - السنة التاسعة
الخميس 9 شوال 1437 - الموافق 14 يوليو 2016
Thursday 14 July 2016 - No.2516 - 9th Year

مستبعداً بيع أسهم من مؤسسة البترول الكويتية

# الصالح: نبحث طرح 4 شركات نفطية للاكتتاب العام

■ طاقة إنتاج الكويت النفطية سترتفع إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول 2020

قال وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح، ان الحكومة الكويتية تدرس طرح أربع شركات نفطية للاكتتاب العام.

وقال انس الصالح، في مقابلة مع وكالة بلومبيرغ: إن الحكومة تدرس طرح 20 إلى 30% من أسهم شركات «البترول الكويتية العالمية» وناقلات النفط، والكويت للاستكشافات الخارجية، والصناعات البتروكيماوية، مع إبقاء الحكومة على حصة الغالبية فيها.

واستبعد الصالح بيع أسهم من مؤسسة البترول الكويتية والتي تعتبر الشركة الام لجميع الشركات النفطية العاملة في الكويت. وتندرج تحتها شركات

أنس الصالح

الإنتاج والخدمات الحكومية.

وأوضح الصالح أن طرح الشركات للاكتتاب قد يأخذ نحو 4 سنوات حتى يكتمل، بالإضافة إلى ضرورة الحصول على موافقة مجلس الأمة، مشيرا إلى أن بيع حصص في هذه الشركات يأتي ضمن خطة الكويت العامة لبيع حصص في صناعاتها من أجل توفير المزيد من السيولة وتحسين عملياتها.

وتوقع الصالح، ان يصل سعر برميل النفط بين 50 إلى 60 دولارا حتى عام 2018، مشيرا إلى أن سعر 50 دولارا سيعيد توازن السوق هذا العام، ويزيد الطلب على النفط.

وكشف الصالح أن الكويت تنتج نحو 3 ملايين برميل يوميا منذ بداية العام، وهي تعد عند حدود كامل طاقتها الإنتاجية، مشيرا إلى أن طاقة إنتاج الكويت سترتفع إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول 2020 بعد أن وقعت شركة نفط الكويت عقودا للخدمات مع شركات عالمية؛ حيث ستعمل شركة بريتش بتروليم على رفع الإنتاج في حقل برقان، فيما ستعمل «رويال دتش شل» على رفع إنتاج حقل الرطقة في شمال البلاد.

وقال الصالح: إن السعودية والكويت لا تزالان في مفاوضات لاستئناف الإنتاج من المنطقة المقسومة بعد الاتفاق على الأمور الفنية العالقة بين البلدين. وإذا ما تم ذلك فإن إنتاج الكويت سيزيد بنحو 300 الف برميل يوميا.

■ السعودية والكويت لا تزالان في مفاوضات لاستئناف الإنتاج من المنطقة المقسومة

يُذكر أن حقل الخفجي المشترك مع السعودية تم إغلاقه في اكتوبر من عام 2014 لأسباب بيئية، ثم تبع ذلك في مايو 2015 إغلاق حقل الوفرة المشترك بسبب أعمال الصيانة، قبل أن يتم إبلاغ العاملين هناك بإغلاق الحقل إلى أجل غير مسمى.

ويبلغ إنتاج حقلي الوفرة والخفجي المشتركين نحو 500 الف برميل، موزعين بالتساوي بما يشكل نحو 8.3% من إجمالي إنتاج الكويت للنفط، والذي يبلغ نحو 3 ملايين برميل يوميا.

شائعات أرباح البنوك تفشل في التأثير الإيجابي

# البورصة تشهد ارتفاعاً طفيفاً ...وتعاملات السوق تتراجع

مؤشرات البورصة تشهد إرتفاعا طفيفا

أقفل سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) جلسة التعاملات أمس الأربعاء على ارتفاع طفيف وسط عمليات شراء انتقائية على أسهم تشغيلية وصغيرة فضلا عن عمليات بيع لأسهم متوقع عدم تحقيقها ارباح مجدية عن الربع الثاني من العام الحالي.

ولم يتفاعل السوق مع الشائعات التي تطلق من فترة الى أخرى حول أرباح البنوك بشكل عام خلال الربع الثاني والتي تلعب دورا في تحريك مجريات تداولات البورصة حيث كانت القيمة النقدية في السوق في حدود 7ر6 مليون دينار كويتي (الدولار يساوي 302ر0 دينار).

وتراجعت تعاملات السوق نتيجة غياب الاعلانات او الاخبار التي بسببها تنتعش التداولات أو تحرك مسارات المتداولين وسط حذر المتداولين وانتظارهم لنتائج الشركات والبنوك عن الربع الثاني من 2016 ولم يتأثر قطاع البنوك بالتصريحات الايجابية التي أعلنها محافظ البنك المركزي الكويتي عن الاقتصاد الكويتي أمس الأول.

وكان ملاحظا زيادة الطلب على اسهم انتقائية مع هيمنة وتيرة الترقب على مدار ساعات التداول الأمر الذي ترجمته المحصلة النهائية للسيولة التي كانت شحيحة وجلها كان ناجما عن تعاملات الأفراد وبعض المحافظ المالية.

وتراجع معدل القيمة المتداولة إلى 7ر6 مليون دينار مقابل 9ر9 مليون دينار في جلسة أمس الأول الثلاثاء وارتفع معدل الكميات المتداولة أمس إلى 9ر65 مليون سهم مقابل 9ر64 مليون سهم في جلسة أمس الأول.

وانخفض مؤشر قطاع الاتصالات بواقع 7ر4 نقطة ليصل الى 601 نقاط ومؤشر قطاع التامين 8ر3 نقطة مسجلا 1013 نقطة ومؤشر قطاع البنوك 6ر4 نقطة مسجلا 779 نقطة.

وشهد القطاع العقاري ارتفاعا بواقع 2ر2 نقطة ليقفل عند مستوى 842 نقطة ومؤشر الخدمات المالية 7ر10 نقطة مسجلا 559 نقطة كما ارتفع مؤشر التكنولوجيا 5ر20 نقطة ليقفل عند 972 نقطة.

وتراجع مؤشر السلع الاستهلاكية 3ر3 نقطة مسجلا 1173 نقطة ومؤشر قطاع النفط والغاز 1ر3 نقطة مسجلا نحو 779 نقطة مؤشر المواد الاساسية 8ر0 نقطة ليصل الى مستوى 964 نقاط.

يذكر ان المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أغلق جلسة أمس الأربعاء مرتفعا 35ر8 نقطة ليصل الى مستوى 5386 نقاط في حين بلغت القيمة النقدية نحو 7ر6 مليون دينار تمت عبر 2035 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 9ر65 مليون سهم.

# «الاحصاء»: 1.853 مليون شخص ... إجمالي القوة العاملة في البلاد

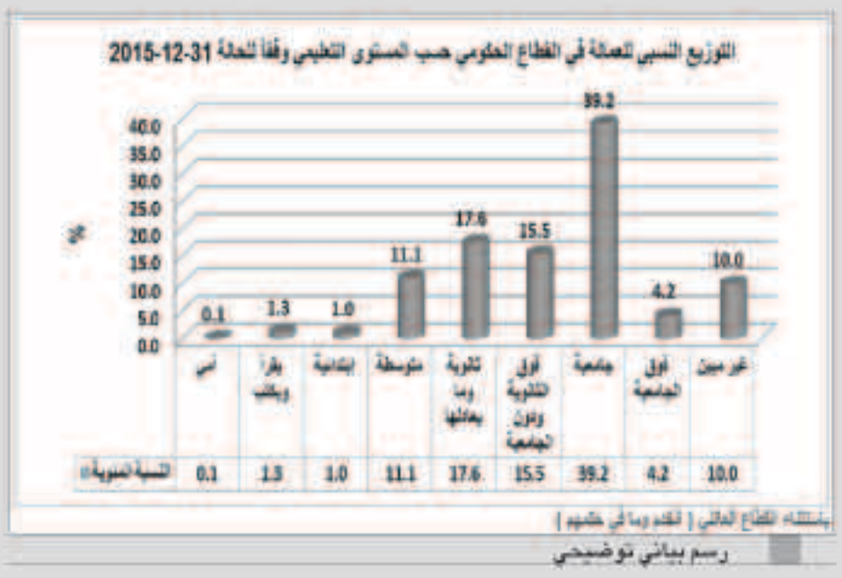

رسم بياني توضيحي

أظهرت بيانات الادارة المركزية للاحصاء الكويتية ان اجمالي قوة العمل في البلاد بلغت 853ر1 مليون شخص منهم 6ر344 الف كويتي و5ر1 مليون غير كويتي باستثناء القطاع العائلي الذي يشمل الخدم ومن في حكمهم.

قالت الادارة في تقريرها حول احصاءات العمل وفقا للحالة في 31 ديسمبر الماضي ان نسبة عمالة الكويتيين الذكور في كلا القطاعين الحكومي والخاص بلغت حوالي 3ر10 في المئة من اجمالي الذكور العاملين فيما بلغت نسبة الاناث الكويتيات 8ر54 في المئة من اجمالي الاناث العاملات.

وأوضح ان اجمالي العاملين بالقطاع الحكومي بلغ 373 الف عامل اذ حققت العمالة الكويتية النسبة الاكبر بحوالي 6ر73 في المئة مقابل 4ر26 في المئة للعمالة غير الكويتية من اجمالي العاملين في القطاع الحكومي في حين بلغ اجمالي العاملين بالقطاع الخاص نحو 480ر1 مليون عامل.

وذكر ان نسبة العمالة غير الكويتية من الذكور بلغت 7ر89 في المئة ونسبة الاناث 2ر45 في المئة من اجمالي قوة العمل.

وفيما يتعلق بقوة العمل حسب اعلى 10 جنسيات أفاد التقرير ان العمالة الهندية جاءت في المرتبة الاولى بنسبة 8ر25 في المئة من اجمالي العمالة في حين حلت جمهورية مصر العربية في المرتبة الثانية بنسبة 3ر23 في المئة وجاءت العمالة الوطنية في المرتبة الثالثة بنسبة 6ر18 في المئة فيما تضمنت قائمة العمل دول بنغلادش وباكستان والفلبين وسوريا وشيال وايران وسريلانكا في باقي المراكز.

وذكر ان نسبة العمالة في القطاع الحكومي لحملة الشهادة الجامعية بلغ 2ر39 في المئة فيما بلغت نسبة العاملين من حملة الشهادة الثانوية وما يعادلها نسبة 6ر17 في المئة ثم 5ر15 في المئة لحملة شهادة ما فوق الثانوية ودون الجامعية.

واضاف ان اعلى نسبة للعاملين في القطاع الخاص كانت من حملة الشهادة المتوسطة بنسبة 47 في المئة فيما جاء حاملو الشهادة الثانوية ومايعادلها في المرتبة الثانية بنسبة 5ر19 في المئة.

لتوضيح مدى الإلتزام به وكيفية إعداد التقارير المالية

# حمادة: «المالية» ستنظم ورشة عمل مفتوحة لجميع المؤسسات المالية الخاضعة لـ «فاتكا»

خليفة حمادة

قال وكيل وزارة المالية الكويتية خليفة حمادة إن مصلحة الضرائب الأمريكية وافقت على طلب الوزارة بتمديد مهلة إرسال تقارير المؤسسات المالية الكويتية الخاضعة لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية والسياسات الضريبية الامريكية (فاتكا) إلى 30 نوفمبر المقبل.

وأوضح حمادة في تصريح صحافي إن تمديد الموعد السابق والمحدد له 30 ديسمبر 2016 جاء بهدف منح المؤسسات المالية الكويتية فترة أكبر لتجميع البيانات اللازمة وإرسالها إلى الوزارة.

وذكر انه ووفقا للقرار الوزاري رقم (48 لسنة 2015) بشأن التعليمات الاسترشادية الأولية الخاصة بتطبيق متطلبات قانون (فاتكا) فقد تم الطلب من جميع المؤسسات المالية بالتسجيل في موقع مصلحة الضرائب الأمريكية داعيا المؤسسات إرسال البيانات إلى (المالية) بعد توصيل النظام الآلي الخاص بالقانون.

وأفاد بان وزارة المالية ستنظم ورشة عمل مفتوحة لجميع المؤسسات المالية التي تخضع لقانون (فاتكا) لتوضيح مدى الإلتزام به وكيفية إعداد التقارير المالية.

وبين انه تم اصدار القرار الوزاري رقم (29 لسنة 2016) بشأن قيد مكاتب التدقيق في السجل الخاص بقانون (فاتكا) والذي ينص على المؤسسات المالية بالتسجيل من خلال مكاتب التدقيق المشار إليها بذلك القرار.

ويهدف قانون (فاتكا) الذي دخل حيز التنفيذ في 7 فبراير 2016 إلى توفير المزيد من الشفافية والافصاح لمصلحة الضرائب الأمريكية عن الدخول والأصول المالية والاستثمارية التي تزيد على 50 الف دولار أمريكي للافراد و250 الف دولار للشركات.

ويشمل القانون المواطنين الأمريكيين والمقيمين الدائمين في الولايات المتحدة والخاضعين لقانون الضريبة الأمريكية بموجب الأنظمة الضريبية.

وقد سنت الحكومة الأمريكية القانون عام 2010 بغية مكافحة التهرب من دفع الضرائب وجعل التهرب الضريبي اكثر صعوبة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يملكون اصولا مالية كافية في أي دولة خارج الولايات المتحدة.

■ مصلحة الضرائب الأمريكية توافق على طلب الوزارة بتمديد مهلة إرسال تقارير المؤسسات المالية الكويتية الخاضعة للقانون

# «ميسان» قدمت المشورة في إصدار أسهم رأس مال «الوطني»

عبد العزيز الباقوت

قدم مكتب ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية المشورة بشأن إصدار بنك الكويت الوطني لأسهم زيادة رأس المال المخصصة لمساهمي البنك بقيمة 137.000.000 دينار تقريبا وهذا الإصدار الأحدث للبنك للتوافق ومعايير بازل 3 الحديثة.

وقال شريك مؤسس في مكتب ميسان وشركاه الخبير القانوني عبد العزيز الباقوت، ان ميسان قدمت عبر فريقها المتخصص المشورة إلى البنك الوطني وذلك في كافة نواحي الإصدار مثل إعداد المستندات القانونية للإصدار والحصول على الموافقات الرقابية لاسيما موافقة هيئة أسواق المال على الإصدار والطرح في الكويت والإجراءات المرافقة الأخرى.

واضاف الباقوت ان مكتب ميسان مثل البنك الوطني أمام هيئة أسواق المال في إجراءات الحصول على الموافقات الخاصة بالإصدار وطرح الأسهم.

وذكر المستشار في فريق مكتب ميسان طارق يحيى ان الإصدار هو الأول لبنك كويتي رئيسي وفق اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون هيئة أسواق المال الصادرة في نوفمبر 2015.